الأمم المتحدة

A/73/262

الجمعية العامة

Distr.: General
27 July 2018
Arabic
Original: English

الدورة الثالثة والسبعون

البند ٧٣ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النُهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

تقرير المقررة الخاصة المعنية بالحق في التعليم

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة تقرير المقررة الخاصة المعنية بالحق في التعليم، كومبو بولي باري، المقدم وفقاً لقراري مجلس حقوق الإنسان ٤/٨ و ١٧/٢٦. وتركز المقررة الخاصة في تقريرها على حق اللاجئين في التعليم.

* A/73/150.

040918 280818 18-12468X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

تقرير المقررة الخاصة المعنية بالحق في التعليم

موجز

تستعرض المقررة الخاصة في هذا التقرير حالة اللاجئين فيما يتعلق بالحق في التعليم، وخاصةً في سياق تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد قدم شاغلا هذه الوظيفة السابقان تقريرين بشأن المسألة الأوسع نطاقاً المتمثلة في التعليم في حالات الطوارئ إلى مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/8/10) والجمعية العامة (A/66/269). وترى المقررة الخاصة أن من المهم متابعة هذه المسألة في سياق اليوم. وهي تتطرق إلى التحديات التي يواجهها اللاجئون تحديداً في سعيهم للحصول على التعليم الجيد على جميع المستويات، وتتناول بعضاً من أفضل الممارسات والابتكارات التي تطبقها البلدان، وتقترح توصيات للتغلب على التحديات القائمة في هذا المجال. وتختتم المقررة الخاصة بدعوة الدول إلى ضمان سبل حصول اللاجئين على التعليم الجيد الشامل للجميع تمشياً مع الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة، من خلال تعميم ذلك في خططها واستراتيجياتها الوطنية.

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٤

ثانيا – الأنشطة المضطلع بها خلال الفترة المشمولة بالتقرير ٤

ثالثا – معلومات أساسية ٥

رابعا – القانون الدولي والاتفاقات الدولية التي تنص على توفير التعليم للاجئين ٧

ألف – القانون الدولي ٧

باء – تعهدات الدول الأعضاء في مؤتمر قمة القادة المعني بأزمة اللاجئين العالمية ٨

خامسا – منظورات وطنية ١١

سادسا – تعليم اللاجئين: القضايا والتحديات ١٣

ألف – التعليم الابتدائي والثانوي ١٣

باء – التعليم العالي والتدريب المهني ١٤

جيم – إمكانيات الوصول وطرق التقديم والجودة في تعليم اللاجئين ١٤

دال – المعلمون ١٥

هاء – اختيار المناهج الدراسية ١٦

واو – البيروقراطية عائقاً أمام تعليم اللاجئين ١٧

زاي – العائق الذي يمثله الفقر وعمل الأطفال بالنسبة لتعليم اللاجئين ١٧

حاء – العوائق التي تعترض تعليم الفتيات اللاجئات ١٨

طاء – تمويل تعليم اللاجئين ١٩

سابعا – أفضل الممارسات والحلول المبتكرة ٢٠

ألف – أفضل الممارسات ٢٠

باء – الحلول المبتكرة ٢٣

ثامنا – الاستنتاجات والتوصيات ٢٥

ألف – الاستنتاجات ٢٥

باء – التوصيات ٢٦

أولاً – مقدمة

١ – يُقدَّم هذا التقرير عملاً بقراري مجلس حقوق الإنسان ٤/٨ و ٢/٣٥. وتركز المقررة الخاصة فيه على حالة اللاجئين والحق في التعليم، وتتناول أهمية تكافؤ فرص حصول اللاجئين على التعليم الجيد على جميع المستويات.

٢ – وترتبط مسألة اللاجئين بالديناميات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للبشرية وقد كانت دائماً تشكل جزءاً معقداً من تاريخ العالم. واللاجئون هم الأشخاص الذين فروا من بلدانهم بسبب وجود خطر التعرض للعنف أو الاضطهاد، بما في ذلك في حالة عودتهم إلى ديارهم. وأكثر من نصف عدد اللاجئين في العالم، الذي يبلغ ٢٥,٤ مليون لاجئ تقريباً، دون سن ١٨ عاماً، وكثيرون منهم أطفال غير مصحوبين أو منفصلون عن أُسَرهم[١]. وإجمالاً، يعيش ٥٨ في المائة من اللاجئين في المناطق الحضرية، وليس في المخيمات أو المناطق الريفية[٢]. وكما أشارت المقررة الخاصة في تقريرها السابق المقدم إلى الجمعية العامة (A/72/496)، يبلغ متوسط الوقت الذي يقضيه اللاجئ في المنفى حوالي ٢٠ عاماً. ويُستضاف في المناطق النامية ما مجموعه ٨٥ في المائة من اللاجئين في العالم، أكثر من ربعهم في أقل البلدان نمواً، وخُمس هؤلاء فلسطينيون تحت رعاية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). أما الباقون، وهم الذين يقعون في نطاق مسؤولية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (المفوضية)، فثلثاهم يأتون من خمسة بلدان فقط، هي: الجمهورية العربية السورية وأفغانستان وجنوب السودان وميانمار والصومال[٣]. وتظل بعض مخيمات اللاجئين قائمة لمدة عقود، ويولد فيها أطفال بل وأحفاد لبعض اللاجئين. ولا تتاح لهؤلاء الأطفال إمكانية الالتحاق بالنظام المدرسي للبلد الذي فروا منه، ومن دواعي الأسف أنه لا توجد أحكام تنص على تعليم الأطفال أو المراهقين أو البالغين اللاجئين في جميع البلدان التي تستضيف سكاناً من اللاجئين[٤].

٣ – وفي هذا التقرير، تنظر المقررة الخاصة في التحديات التي يواجهها اللاجئون في الجهود التي يبذلونها من أجل مواصلة تعليمهم في البلدان المضيفة. وهي تسلط الضوء أيضاً على مشاركة الدولة، وكذلك على أفضل الممارسات والحلول المبتكرة التي تنفذها الدول والمنظمات والجهات الأخرى صاحبة المصلحة المعنية بتعليم اللاجئين، وتسوق بعض التوصيات إلى أصحاب المصلحة الرئيسيين.

ثانياً – الأنشطة المضطلع بها خلال الفترة المشمولة بالتقرير

٤ – خلال الفترة المنقضية منذ تقديم المقررة الخاصة تقريرها السابق إلى الجمعية العامة، قدمت إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الثامنة والثلاثين تقريراً مواضيعياً بشأن الإدارة والمساءلة والحق في التعليم (A/HRC/38/32). وفي ذلك التقرير، نظرت في الكيفية التي ينبغي أن يعمَّم بها الحق في التعليم عن طريق

(١) www.unhcr.org/figures-at-a-glance.html?query=over%20half%20are%20under%20the%20age%20of%2018.

(٢) www.unhcr.org/en-us/news/press/2018/6/5b27c2434/forced-displacement-above-68m-2017-new-global-deal-refugees-critical.html.

(٣) المرجع نفسه.

(٤) http://educateachild.org/explore/barriers-to-education/refugees.

إدماج نهج قائم على الحقوق لا يقتصر على ضمان عدم التمييز والإنصاف في إتاحته للجميع، بل يكفل أيضاً إيلاء الأولوية لأكثر الأشخاص صعوبة في الوصول إليهم، بما في ذلك أفراد الفئات الضعيفة، حتى لو تعارضت هذه القرارات مع التركيز التقليدي على الكفاءة.

٥ - وشاركت المقررة الخاصة في عدد من المناسبات العامة المتعلقة بالتعليم، واستمرت في التعاون مع الدول والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية.

٦ - وقامت المقررة الخاصة ببعثة قطرية إلى كوت ديفوار في الفترة من ٤ إلى ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. والتقت هناك بالجهات صاحبة المصلحة، وزارت المؤسسات التعليمية في أبيدجان وبواكيه وياموسوكرو. وقُدّم تقريرها عن البعثة إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الثامنة والثلاثين (A/HRC/38/32/Add.1). وفي ذلك التقرير، لاحظت أن هذا البلد، برغم التحديات، نموذج جيد من حيث القانون والإنفاق العام على التعليم والسياسات الشاملة للجنسين.

٧ - وفي ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، شاركت في مناقشة عبر الإنترنت استضافتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بمناسبة إصدار تقرير الشباب، وهو النسخة المتعلقة بالشباب من التقرير العالمي لرصد التعليم.

٨ - وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، شاركت المقررة الخاصة بعد ذلك عن طريق البث الشبكي في إصدار النسخة الرقمية لتقرير اليونسكو عن الشباب على الإنترنت[٥].

٩ - وحضرت المقررة الخاصة أيضاً مؤتمر الشراكة العالمية من أجل تمويل التعليم، الذي عقد في داكار يومي ١-٢ شباط/فبراير ٢٠١٨.

١٠ - وفي الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ آذار/مارس، حضرت المقررة الخاصة المؤتمر السنوي الثاني والستين لجمعية التربية المقارنة والدولية، الذي عقد في مكسيكو سيتي، وكان موضوعه ”إعادة تصميم التعليم العالمي“ وهناك شاركت في حلقة نقاش بشأن خصخصة التعليم في البلدان الناطقة بالفرنسية، وقدمت عرضاً بشأن مسألة التزامات الدول بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان.

١١ - وسجلت المقررة الخاصة رسالة بالفيديو عن المساءلة في مجال التعليم تم تقديمها في حلقة دراسية عن الحق في التعليم نظمها كرسي اليونسكو الجامعي المعني بالحق في التعليم، وعُقدت في البرازيل في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٨.

١٢ - وفي ١٤ حزيران/يونيه، شاركت أيضاً في حلقة عمل معقودة بين الدورات بشأن الحق في السلام، نظمتها في جنيف مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

ثالثاً - معلومات أساسية

١٣ - في عام ٢٠١٦، أصبح التعليم في الحالات الإنسانية بصفة عامة، وتعليم اللاجئين على وجه الخصوص، محور تركيز في مؤتمر مساعدة سوريا والمنطقة، ومؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني، ومؤتمر قمة

(٥) اليونسكو، *المساءلة في مجال التعليم: الوفاء بتعهداتنا* (باريس، ٢٠١٧)، وهو متاح على الرابط التالي: http://unesdoc.unesco.org/images/0025/002593/259338A.pdf.

القادة المعني بأزمة اللاجئين العالمية. وكان توفير التعليم للاجئين كذلك دافعاً رئيسياً لإنشاء صندوق ''التعليم لا يمكن أن ينتظر''، وهو صندوق عالمي مخصص للتعليم في حالات الطوارئ[٦].

١٤ - وكما ورد في تقرير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المعنون ''متخلفون عن الركب: تعليم اللاجئين في أزمة''[٧]، فإن تعليم شباب اللاجئين أمر بالغ الأهمية للتنمية السلمية والمستدامة في البلدان التي تستقبلهم، ولأوطانهم عندما يتمكنون من العودة إليها. ومع ذلك، فإن الفجوة في الفرص المتاحة للاجئين تتسع بشكل مطَّرد مقارنة بغيرهم من الأطفال والمراهقين على نطاق العالم.

١٥ - وكما يشير التقرير المذكور أعلاه، من بين ٦,٤ ملايين لاجئ في سن التعليم المدرسي يندرجون في إطار ولاية المفوضية في عام ٢٠١٦، لم يتجاوز عدد المسجلين في التعليم الابتدائي أو الثانوي ٢,٩ مليوناً. وأكثر من نصفهم - ٣,٥ ملايين - لم ينتظموا في المدارس.

١٦ - وتُقدِّر المفوضية في هذا التقرير أن ٦١ في المائة فقط من الأطفال اللاجئين يحصلون على التعليم الابتدائي، مقارنة بالمعدل العالمي الذي يزيد على ٩١ في المائة. وتتسع هذه الفجوة كلما زادت أعمارهم: فلا تتجاوز نسبة المسجلين في المدارس الثانوية ٢٣ في المائة من المراهقين اللاجئين - ومجرد ٩ في المائة في البلدان ذات الدخل المنخفض - مقارنة بنسبة ٨٤ في المائة على مستوى العالم. وعلى مستوى التعليم العالي، على الرغم من التحسينات الكبيرة في العدد الإجمالي بفضل الاستثمار في المنح الدراسية وغيرها من البرامج، فإن النسبة المئوية تنخفض إلى مجرد ١ في المائة، مقارنة بنسبة ٣٦ في المائة على مستوى العالم.

١٧ - وفي دراسة أجريت في عام ٢٠١١، أفادت المفوضية بأن التعليم كان يمثل واحدة من أعلى الأولويات لدى مجتمعات اللاجئين[٨]. غير أن المفوضية لم تتلق الدعم الكافي لضمان الحق في التعليم للأطفال والشباب اللاجئين. وأوضحت أن الافتقار إلى التعليم العالي الجودة الذي يحمي اللاجئين يشكل عائقاً في طريق تحقيق أهداف توفير التعليم للجميع، والتوصل إلى حلول دائمة، وتحقيق التنمية المستدامة وإعادة الإعمار في بلدان المنشأ والبلدان المضيفة.

١٨ - وفي نهاية عام ٢٠١٧، كان قرابة ٨٥ في المائة من جميع اللاجئين تستضيفهم بلدان في المناطق النامية، ومنها تركيا وباكستان وأوغندا ولبنان وجمهورية إيران الإسلامية وبنغلاديش والسودان وإثيوبيا والأردن، وكثير منها يتعامل بالفعل مع عوائق كبيرة للتنمية المستدامة[٩]، ويواجه الآن صعوبات إضافية.

١٩ - وبغضّ النظر عن التحديات، فإن الإطار القانوني الدولي في هذا الصدد ينص على التزام الدول بتوفير التعليم الأساسي للاجئين.

---

(٦) انظر www.promisingpractices.online/synthesis-report/.

(٧) UNHCR, Left behind: refugee education in crisis (Geneva)، وهو متاح على الرابط: www.unhcr.org/59b696f44.pdf.

(٨) UNHCR, *Refugee Education: a Global Review* (Geneva, 2011)، وهو متاح على الرابط التالي: www.unhcr.org/en-us/research/evalreports/4fe317589/refugee-education-global-review-sarah-dryden-peterson-november-2011.html.

(٩) UNHCR, "Global Trends: Forced Displacement in 2017"، وهو متاح على الرابط التالي: www.unhcr.org/5b27be547.

رابعاً – القانون الدولي والاتفاقات الدولية التي تنص على توفير التعليم للاجئين

ألف – القانون الدولي

٢٠ – الحق في التعليم الأساسي للاجئين مكفول على وجه التحديد بموجب الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين، التي تنص في الفقرة ٢٢ منها على أن يُمنح اللاجئون نفس المعاملة الممنوحة للمواطنين فيما يخص التعليم الأوَّلي وأفضل معاملة ممكنة بالنسبة لمستويات التعليم الأخرى.

٢١ – وتوفر المعاهدات والصكوك الدولية الأخرى الحماية الفعلية لحق اللاجئين في التعليم من خلال التزام بتوفير التعليم الأساسي دون تمييز. فاتفاقية اليونسكو لمكافحة التمييز في مجال التعليم، على سبيل المثال، تحظر أي شكل من أشكال التمييز، بما في ذلك التمييز على أساس الأصل القومي أو الاجتماعي، فيما يتصل بالحق في التعليم؛ وتُلزم المادة ٤ من الاتفاقية الدول الأطراف بأن تضع سياسات وطنية تعزز تكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة في ميدان التعليم. وتنص المادة ١٣ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفقاً لتفسيرات اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في تعليقها العام رقم ١٣ (١٩٩٩) بشأن الحق في التعليم، على أن يكون التعليم في متناول الجميع، ولا سيما أضعف الفئات، في القانون وفي الواقع، دون أي تمييز على أي أساس، بما في ذلك العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غيره، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الممتلكات أو المولد أو أي وضع آخر. والمادة ٢٨ من اتفاقية حقوق الطفل تسلم بحق الطفل في التعليم على قدم المساواة، بينما توضح المادة ٢٩ أهداف التعليم وتلزم المادة ٢٢ تحديداً الدول الأطراف باتخاذ التدابير المناسبة لضمان تمتع الأطفال اللاجئين بالحقوق الواجبة الإعمال بموجب الاتفاقية.

٢٢ – ويرد الحق في التعليم دون تمييز أيضاً في الاتفاقيات الإقليمية، مثل البروتوكول ١ (١٩٥٢، المادة ٢) من الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والميثاق الاجتماعي الأوروبي (المنقح) (المادة ١٧-٢)؛ وفي البروتوكول الإضافي للاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (المادتين ١٣ و ١٦)؛ والميثاق الأفريقي لحقوق ورفاهية الطفل (المادة ١١).

الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة، وإعلان إنشيون، والمعايير الدنيا للشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ، وإعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين

الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة وإعلان وإطار عمل إنشيون

٢٣ – يتمثل الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة – وهو أحد ١٧ هدفاً عالمياً ترمي إلى القضاء على الفقر وحماية كوكب الأرض وتعزيز الازدهار للجميع – في تقديم تعليم شامل للجميع وجيّد النوعية للكافة وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة.

٢٤ – أما إعلان وإطار عمل إنشيون[١٠]، الذي اعتُمد في أيار/مايو ٢٠١٥ لضمان توفير التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع، فيلتزم في الفقرة ١١ منه

(١٠) يمكن الاطلاع عليه في الموقع الشبكي التالي: http://unesdoc.unesco.org/images/0024/002456/245656e.pdf.

صراحة بإنشاء نظم تعليم أكثر شمولا واستجابة وقدرة على التكيف من أجل تلبية احتياجات الأطفال والشباب والكبار في سياق النزاع والأزمات، بمن فيهم المشردون داخلياً واللاجئون.

٢٥ - ويركّز كل من الهدف ٤ وإطار العمل على الشمول والإنصاف، مما يشير إلى ضرورة بذل مزيد من الجهود التي تهدف خاصةً للوصول إلى الفئات المهمشة أو الضعيفة. وقد شددت الفقرة ١١ من إعلان إنشيون والفقرة ٢٦ من إطار العمل على أهمية وضع تدابير لإقامة نظم تعليم شاملة للجميع ومستجيبة ومرنة من أجل تلبية احتياجات الأطفال والشباب والبالغين في سياق الأزمات، بما في ذلك المشردون داخلياً واللاجئون.

المعايير الدنيا للشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ

٢٦ - وتعرب المعايير الدنيا للتعليم للشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ[١١]، استناداً إلى حقوق الإنسان الدولية والقانون الدولي الإنساني، عن تعهد بأن يكون لجميع الأفراد - الأطفال

إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين

٢٧ - ويشدد إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين، الذي وقع عليه ١٩٣ بلداً في عام ٢٠١٦، على التعليم بوصفه عنصراً حاسماً في الاستجابة الدولية لأزمة اللاجئين. وتلتزم فيه الأطراف الموقعة بتوفير التعليم الابتدائي والثانوي الجيد لجميع الأطفال اللاجئين وبدعم وتشجيع التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، فضلاً عن التعليم العالي والتدريب المهني. وتعلن الأطراف الموقعة أن الحصول على التعليم الجيد، بما في ذلك بالنسبة للمجتمعات المحلية المضيفة، يوفر حماية أساسية للأطفال والشباب في سياقات التشرد، ولا سيما في حالات النزاع والأزمات.

٢٨ - ويعرض الإعلان رؤية لاستجابة أكثر قابلية للتنبؤ بها وأكثر شمولاً لهذه الأزمات، يُطلق عليها إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين. وهي تدعو إلى تقديم مزيد من الدعم للاجئين والبلدان التي تستضيفهم. ويدعو الإعلان، في جملة أمور، إلى وضع اتفاق عالمي بشأن اللاجئين لتعزيز الاستجابة الدولية لحركة الأعداد الكبيرة من اللاجئين وحالات اللجوء الطويلة الأمد، تتمثل أهدافه الرئيسية فيما يلي: التخفيف من الضغوط على البلدان المضيفة؛ وتعزيز اعتماد اللاجئين على أنفسهم؛ وتوسيع نطاق الاطلاع على حلول البلدان الثالثة؛ ودعم الأوضاع الملائمة في بلدان المنشأ من أجل العودة بأمان وكرامة[١٢]؛ وتعرب المقررة الخاصة عن تأييدها التام للاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، الجاري حالياً وضعه في صيغته النهائية، الذي ترى أنه سيوفر دعماً ومساعدة أفضل للسكان اللاجئين والبلدان المضيفة ضمن إطار عمل دولي.

باء - تعهدات الدول الأعضاء في مؤتمر قمة القادة المعني بأزمة اللاجئين العالمية[١٣]

٢٩ - في مؤتمر قمة القادة المعني بأزمة اللاجئين العالمية الذي عقد في اليوم التالي لإعلان نيويورك، التزمت ٤٧ دولة بتحقيق تغييرات ملموسة لمساعدة اللاجئين على الازدهار. وشملت بعض الالتزامات

(١١) يمكن الاطلاع عليها في الموقع التالي: www.unicef.org/eapro/Minimum_Standards_English_2010.pdf/.

(١٢) انظر www.unhcr.org/towards-a-global-compact-on-refugees.html.

(١٣) المعلومات عن التعهدات التي قطعتها الدول مستقاة من الوثيقة على الرابط www.unhcr.org/58526bb24.

إدخال تغيير قانوني ومتعلق بالسياسات العامة، من قبيل تزويد اللاجئين بإمكانية أفضل للحصول على التعليم والعمل المشروع والخدمات الاجتماعية القائمة في البلدان التي يعيشون فيها[١٤].

٣٠ - وأكملت بنغلاديش بنجاح تعداداً للسكان الروهينغيا غير الحاملين للوثائق اللازمة وتعهدت بالسماح بمبادرات لإتاحة التعليم غير الرسمي من أجل زيادة فرص حصول هؤلاء السكان على التعليم.

٣١ - وتعهدت الكاميرون بالعمل، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، على تعزيز إمكانية حصول اللاجئين على التعليم عن طريق إنشاء مدارس في المخيمات وتوفير من يقومون بالتدريس. وتعهدت كذلك بالاستمرار في إتاحة فرص التحاق اللاجئين بمؤسسات التعليم العالي وتعزيزه، في ظروف مساوية للظروف المتاحة للمواطنين.

٣٢ - وتعهدت كندا بتقديم مبلغ ٢٨,٣ مليون دولار (٣٧,٨ مليون دولار كندي) على هيئة تمويل متعدد السنوات لدعم الاستجابة العالمية للمفوضية، و ١٤,٩٨ مليون دولار (٢٠ مليون دولار كندي) لصندوق 'التعليم لا يمكن أن ينتظر'، و ٠٠٠ ٥٥٣ دولار (٠٠٠ ٧٣٩ دولار كندي) من خلال مركز بحوث التنمية الدولية لتحسين إمكانية الحصول على التعليم وجودته لأطفال اللاجئين والمجتمعات المضيفة، وبناء قدرات المعلمين والمربين في عدد من المدارس يصل إلى ٢٥ مدرسة في الأردن ولبنان.

٣٣ - وتعهدت تشاد بأن تكون مسؤولة عن توفير التعليم الثانوي وتحسين فرص الالتحاق به لما يقرب من ٠٠٠ ٧٥ من الأطفال اللاجئين في شرق تشاد على مدى السنوات الخمس المقبلة بالطرق التالية: (أ) توفير ما يكفي من الكتب المدرسية للمدارس التي تستضيف اللاجئين؛ (ب) اعتماد المعلمين اللاجئين المؤهلين والسماح لهم بالتدريس في مدارس المخيمات والمدارس العامة والخاصة؛ (ج) زيادة عدد المعلمين المؤهلين في المدارس العامة التي يوجد بها طلاب لاجئون. وكذلك تعهدت بتيسير سبل حصول اللاجئين على التعليم العالي بتشجيع الجامعات على إتاحته للاجئين بنفس الرسوم التعليمية التي يدفعها الطلاب التشاديون.

٣٤ - وتعهدت تشيكيا بتقديم ٢٠ منحة دراسية للطلاب السوريين.

٣٥ - وتعهدت جيبوتي بإتاحة حصول جميع الأطفال اللاجئين على التعليم المعتمد عن طريق: (أ) الالتزام بتقييم وتدريب عدد كافٍ من المعلمين اللاجئين ليقوموا بتعليم السكان اللاجئين الذين تستضيفهم جيبوتي؛ (ب) العمل مع حكومة كينيا على إصدار معادلة شهادات لمنهج اللغة الإنكليزية الذي يدرَّس في مخيمات اللاجئين في جيبوتي؛ (ج) عقد اجتماع إقليمي بشأن تعليم اللاجئين بين الخبراء الفنيين في مجال تعليم اللاجئين للتوصل إلى اتفاق بشأن معادلة الشهادات.

٣٦ - وتعهدت إثيوبيا بزيادة معدلات التحاق الأطفال اللاجئين - دون تمييز وفي حدود الموارد المتاحة - من حوالي ٣٦١ ١٤٨ طالباً إلى ما مجموعه ٨٠٠ ٢١٢ طالب، وذلك بطرق منها الآتي: (أ) زيادة معدل التحاق اللاجئين بمرحلة التعليم قبل المدرسي من ٢٧٦ ٤٦ إلى ٠٠٠ ٦٣؛ (ب) زيادة معدل التحاق اللاجئين بالمدارس الابتدائية من ٧٠٠ ٩٦ إلى ٠٠٠ ١٣٧؛ (ج) زيادة معدل التحاق اللاجئين بالمدارس الثانوية من ٧٨٥ ٣ إلى ٣٠٠ ١٠؛ (د) زيادة معدل التحاق اللاجئين بالتعليم العالي من إلى ٦٠٠ ١ إلى ٥٠٠ ٢.

(١٤) www.unhcr.org/comprehensive-refugee-response-framework-crrf.html.

٣٧ - وتعهدت فرنسا بالمساهمة بمعونة قدرها ٢١٨ مليون دولار (٢٠٠ مليون يورو) للأزمة السورية من خلال تقديم التبرعات للمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، ومن خلال المنح الدراسية، بما في ذلك تقديم ١٠٩ ملايين دولار (١٠٠ مليون يورو) لمساعدة لبنان، نصفها مخصص للتعليم.

٣٨ - وتعهدت اليونان بوضع خطة تعليمية تمكّن المهاجرين واللاجئين القصَّر من الالتحاق بالتعليم العام في العام الدراسي ٢٠١٦/٢٠١٧.

٣٩ - وتعهد الأردن بتنفيذ اتفاق الأردن، الذي سبق إعلانه في ٤ شباط/فبراير ٢٠١٦ في مؤتمر مساعدة سورية والمنطقة، وكان قد التزم فيه، رهناً بمستوى المساعدة الدولية الواردة، بإتاحة الالتحاق بالمدارس لجميع الأطفال في الأردن، بما في ذلك التحاق ٠٠٠ ٥٠ لاجئ سوري إضافي بالمدارس العامة الأردنية في العام الدراسي ٢٠١٦/٢٠١٧.

٤٠ - وتعهدت كينيا بالاضطلاع بعدة تدابير لتمكين اللاجئين من الاعتماد على الذات وإدماجهم في كينيا، بما في ذلك تنفيذ المبادئ التوجيهية المتعلقة بقبول غير المواطنين في معاهد التعليم الأساسي والتدريب في كينيا، الأمر الذي من شأنه أن ييسّر التحاق اللاجئين والآخرين من غير المواطنين بالمدارس الكينية.

٤١ - وأكَّد لبنان مجدداً التزامه المستمر بتيسير إتاحة دخول المدارس العامة للأطفال السوريين النازحين الذين في سن الدراسة.

٤٢ - ومدَّدت باكستان أجل صلاحية بطاقات ”إثبات التسجيل“، وفي ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٦، أعادت التأكيد على الحق الدستوري للاجئين الأفغان في الالتحاق بالمدارس العامة. وأوضحت أن الإجراءات المتخذة لتوسيع نطاق الوعي بهذا الحق على مستوى المقاطعات تشمل إدراج اللاجئين في بلوشستان في خططها التعليمية الإقليمية وصدور بيانات عامة في خيبر باختونخوا تؤكد حق اللاجئين في الالتحاق بالمدارس العامة. وأضافت أن باكستان ستعمل مع الولايات المتحدة الأمريكية والمفوضية والجهات المانحة المحتملة الأخرى على ضمان أن يتمكن ٠٠٠ ٢٩ طالب إضافي على الأقل من اللاجئين من الذهاب إلى المدرسة في باكستان في العام المقبل، كخطوة نحو تحقيق الهدف المتمثل في تعميم الالتحاق بالمدارس.

٤٣ - وتعهدت البرتغال بأن تقدّم للطلاب السوريين ١٠٠ منحة دراسية للدراسة في الجامعات البرتغالية من خلال المنتدى العالمي للطلاب السوريين.

٤٤ - وتعهدت رواندا بإدماج ٠٠٠ ٣٥ من الطلاب اللاجئين، بحلول عام ٢٠١٨، في المدارس الثانوية و ٠٠٠ ١٨ في المدارس الابتدائية. وأشارت إلى أن ما لا يزيد على نصف جميع الطلبة اللاجئين حالياً مدمجون في النظام المدرسي الوطني. ومن شأن هذا التدبير أن يزيل الحاجة إلى معظم الهياكل التعليمية الموازية في المخيمات ويزيد معدل الالتحاق بالمدارس الثانوية.

٤٥ - وتعهدت المملكة العربية السعودية بتقديم الدعم لـ ٧ ٩٥٠ طالباً سورياً يدرسون في الجامعات السعودية للعام الدراسي ٢٠١٦/٢٠١٧، منهم ٠٠٠ ٣ طالب على الأقل سبق قبولهم أو سيُقبلون من خارج المملكة، والسماح لـ ٣ ٨٨٠ يمنياً بالدراسة في الجامعات السعودية في نفس العام الدراسي، وقد تم قبول كثيرين منهم في عام ٢٠١٦.

٤٦ - وتعهدت سلوفاكيا بتقديم ٣٠ منحة دراسية للطلاب السوريين للدراسة فيها في عام ٢٠١٦، وتقديم ٥٢٠ منحة حكومية إضافية في الفترة ٢٠١٧-٢٠٢١.

٤٧ - وتعهدت جمهورية تنزانيا المتحدة بتحسين نوعية الحماية للاجئين فيها تحديداً بتعزيز فرص حصولهم على التعليم ودخولهم إلى سوق العمل المحلية.

٤٨ - وتعهدت تايلند بضمان حصول جميع الأطفال المقيمين في ملاجئ مؤقتة على التعليم، وأضافت أنها تهدف إلى توفير الفرص التعليمية لـ ٢٨ ٠٠٠ طفل على الأقل في المستقبل القريب. وأشارت، بالإضافة إلى ذلك، إلى أنها ستقوم بتعزيز التدريب على المهارات للنازحين من بورما، مع إمكانية توفير فرص لإدرار الدخل.

٤٩ - وقالت تركيا إنها ترمي إلى إلحاق ٤٥٠ ٠٠٠ طالب من الطلاب اللاجئين بالمدارس العامة في العام الدراسي ٢٠١٦/٢٠١٧.

٥٠ - وتعهدت أوغندا بمواصلة النهج الذي تتبعه في التوطين وتوفير فرص الحصول على التعليم والعمل القانوني لنحو ١٢٠ ٠٠٠ لاجئ وصلوا حديثاً في عام ٢٠١٦. ويشمل نهجها إقامة مستوطنتين جديدتين، بما في ذلك إتاحة سبل الحصول على العمل والتعليم والرعاية الصحية.

خامساً - منظورات وطنية

٥١ - في نهاية عام ٢٠١٤، كان متوسط مدة المنفى في ٣٣ حالة من حالات اللاجئين التي طال أمدها ٢٥ عاماً، أي ما يقرب من ثلاثة أضعاف ما كان عليه في أوائل تسعينات القرن الماضي. ويعني ذلك أن تخطيط التعليم بالنسبة لعدد كبير من اللاجئين يتعين أن يتجاوز توفير التعليم على نحو طارئ لفترات قصيرة وأن يستمر باستخدام خطط متعددة السنوات للتطوير. وكما سلفت الإشارة أعلاه، فإن ٨٥ في المائة من جميع اللاجئين تستضيفهم بلدان نامية، يعاني بعضها من ضعف نظم التعليم والقدرة المحدودة على دعم مجموعات جديدة من السكان. وعلاوة على ذلك، كثيراً ما يتركز اللاجئون في أشد المناطق حرماناً من التعليم في البلدان المضيفة، مثل اللاجئين العراقيين والسوريين في المناطق الفقيرة من الأردن، واللاجئين السوريين في المناطق الجنوبية الشرقية من تركيا، واللاجئين السودانيين في شرق تشاد. وقد تحسن تعليم الأطفال اللاجئين منذ منتصف العقد الأول من هذا القرن في بعض البلدان، ولكنه شهد ركوداً في بلدان أخرى، مع وجود تفاوتات كبيرة بين البلدان. ويُعزى هذا التباين الواسع في إمكانية الحصول على التعليم وجودته إلى عدة عوامل، منها الفوارق في حقوق اللاجئين في التعليم، واختلاف الشهادات تبعاً للتشريعات الوطنية، واختلاف اللغات، والصعوبات في التعامل مع التدفقات الكبيرة من المشردين، وحالات اللجوء الطويلة الأمد. ففي عام ٢٠١٥، بلغ متوسط معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية ٨٠ في المائة في بعض مواقع اللاجئين في جمهورية إيران الإسلامية ومصر واليمن ولكنه لم يتجاوز ٤٣ في المائة فقط في باكستان و٥٦ في المائة في إثيوبيا. وكانت فرص الحصول على التعليم الثانوي محدودة جداً للاجئين في العديد من البلدان. ففي باكستان وبنغلاديش وكينيا، كان أقل من ٥ في المائة من المراهقين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٢ و١٧ عاماً مسجلين في التعليم الثانوي. وفي كثير من مخيمات اللاجئين، لم تلبّ خدمات التعليم الثانوي إلا جزءاً ضئيلاً من الطلب. فعلى سبيل المثال، في

مخيمات داداب للاجئين في كينيا، كانت هناك ٣٣ مدرسة ابتدائية ولكن لم تكن هناك سوى سبع مدارس ثانوية، كانت تعمل بضعف قدرتها لكي تستوعب مجرد ١٣ في المائة من المراهقين(١٥).

٥٢ - وفي نهاية عام ٢٠١٧، استضافت بنغلاديش سابع أكبر عدد من السكان اللاجئين في العالم. وقد زاد عدد اللاجئين من ٢٧٦ ٢٠٠ في بداية العام إلى ٩٣٢ ٢٠٠ في نهايته، أكثر من نصفهم دون سن الثامنة عشرة(١٦). وكانت نسبة الأشخاص عديمي الجنسية بارزة بين اللاجئين، الذين يتألفون في معظمهم من أفراد طائفة الروهينغيا. وضاعف ذلك من صعوبة موقف اللاجئين، حيث كان العديد من الأطفال والشباب عاجزين عن الالتحاق بالمدارس أو التسجيل للامتحانات أو الحصول على شهادات(١٧).

٥٣ - وفي بعض البلدان، يؤثر مجرد ضخامة عدد اللاجئين سلباً على الجهود الرامية إلى تسجيل الأطفال اللاجئين في المدارس. ففي آذار/مارس ٢٠١٨، كان اللاجئون السوريون الذين سجلتهم المفوضية في لبنان يمثلون ٢٠ في المائة من سكان البلد. وقد فرض التدفق الهائل للاجئين ضغوطاً كبيرةً على الموارد المتاحة والمجتمعات المضيفة(١٨). أما في عام ٢٠١٤، رغم استحداث نظام ''النوبتين'' وهو نظام تدرس بموجبه مجموعة من الطلاب في وقت مبكر من الصباح وأخرى بعد الظهر وفي المساء، فلم يسجَّل سوى ٥٠ في المائة فقط من الأطفال اللاجئين(١٩).

٥٤ - ومن أقدم حالات اللاجئين التي طال أمدها وأكبرها حجماً حالة الفلسطينيين، التي تعود إلى عام ١٩٤٨. إذ أن ما يقرب من خمسة ملايين من اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الأونروا يعيشون في الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان، فضلاً عن غزة والضفة الغربية. وفي عام ٢٠١٥، وفرت الأونروا التعليم الابتدائي والإعدادي لحوالي نصف مليون من الأطفال الفلسطينيين. وفي غزة، كان أكثر من ٩٥ في المائة من الأطفال الذين في سن الدراسة ملتحقين بالمدارس في العام الدراسي ٢٠١٥/٢٠١٦، ولكن إتاحة التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة لا تزال محدودة، إلا في المدارس في لبنان. وعلاوة على ذلك، فإن معظم مدارس الأونروا تعمل حتى الصف التاسع فقط، وبينما يحق للطلاب الالتحاق بنظم المدارس الثانوية في بلدانهم المضيفة، فإن الكثيرين منهم يجدون صعوبة في عملية الانتقال(٢٠).

٥٥ - وقد أدرجت باكستان وتشاد وجنوب السودان والكاميرون والنيجر التحركات الجماعية المختلطة للاجئين أو المشردين داخلياً في خططها الوطنية للتعليم(٢١).

٥٦ - وعلى الصعيد الوطني، توجد لدى العديد من البلدان تشريعات تكفل توفير التعليم للاجئين. فعلى سبيل المثال، ينص قانون الهجرة في إيطاليا (المرسوم التشريعي رقم ١٩٩٨/٢٨٦، بصيغته المعدلة،

---

(١٥) انظر: اليونسكو، وثيقة توجيهية رقم ٢٦، ''لا مجال بعد اليوم للأعذار''، وهي متاحة على الرابط التالي: http://unesdoc.unesco.org/images/0024/002448/244847A.pdf.

(١٦) UNHCR, "Global Trends".

(١٧) اليونسكو، ''لا مجال بعد اليوم للأعذار''.

(١٨) https://reliefweb.int/report/lebanon/vulnerability-assessment-syrian-refugees-lebanon-2015.

(١٩) اليونسكو، ''لا مجال بعد اليوم للأعذار''.

(٢٠) المرجع نفسه.

(٢١) للاطلاع على معلومات عن خطط التعليم الوطنية، انظر www.globalpartnership.org/fr/about-us/ developing-countries.

المعروف باسم قانون الهجرة الوافدة)، في جملة أمور أخرى، على أنه فيما يتعلق بسبل الالتحاق بالتعليم المدرسي الإلزامي، لا يوجد أي إلزام بإبراز وثائق الإقامة من أجل تسجيل الأطفال في المدارس. وهذا يعني أن حتى أطفال المهاجرين غير الشرعيين يمكن قبولهم في النظام المدرسي.

٥٧ - وفي السويد، بموجب المرسوم ٢٠٠١:٩٧٦، يُمنح الأطفال والشباب الذين يلتمسون اللجوء في السويد أساساً نفس الحق الذي للمواطنين السويديين في التعليم في مراكز التعليم قبل المدرسي والمدرسي وبعد المدرسي. وتتلقى البلديات المحلية تمويلاً من الوكالة السويدية للهجرة لتغطية تكاليف تعليم هؤلاء الطلاب.

٥٨ - ويتمتع اللاجئون في نيوزيلندا بالحق في الحصول على التعليم المجاني المموَّل من القطاع العام. وتقدِّم وزارة التعليم أيضاً دعماً إضافياً، سواء من حيث التمويل أو الخبرة، إلى المدارس التي تتعامل مع اللاجئين وملتمسي اللجوء.

٥٩ - وفي أوزبكستان، يعزز الدستور وقانون التعليم لعام ١٩٩٧ والمعاهدات الدولية فرص الحصول على التعليم للجميع. أما في الممارسة العملية، فهناك بعض الصعوبات في الحصول على التعليم، من قبيل شروط البلديات للتسجيل، والوثائق مثل جوازات السفر، ومعرفة اللغة. وتقدم كذلك المنح الدراسية والإعفاءات من الرسوم الدراسية، رغم إعطاء الأولوية للمواطنين.

سادساً - تعليم اللاجئين: القضايا والتحديات

ألف - التعليم الابتدائي والثانوي

٦٠ - على الصعيد العالمي، ٩١ في المائة من الأطفال يلتحقون بالمدارس الابتدائية. وفيما يتعلق باللاجئين، يقل هذا الرقم كثيراً، فلا تتجاوز نسبته ٦١ في المائة. وفي البلدان ذات الدخل المنخفض، تبلغ النسبة أقل من ٥٠ في المائة. ورغم ذلك فقد أُحرز شيء من التقدم. ففي عام ٢٠١٦، زادت نسبة اللاجئين في المدارس الابتدائية زيادة حادة عنها في السنة السابقة، التي بلغت فيها ٥٠ في المائة، وذلك إلى حد كبير بفضل التدابير التي اتخذتها البلدان المجاورة للجمهورية العربية السورية لإلحاق مزيد من الأطفال اللاجئين بالمدارس والبرامج التعليمية الأخرى، وكذلك بفضل زيادة التحاق اللاجئين في البلدان الأوروبية التي هي أقدر على توسيع نطاق استيعابها[٢٢].

٦١ - بيد أنه كلما زادت أعمار الأطفال اللاجئين، لا تقل العقبات بل تزيد: فلا تتجاوز نسبة المراهقين اللاجئين المسجلين في المدارس الثانوية ٢٣ في المائة، مقارنة بنسبتهم التي تبلغ ٨٤ في المائة على الصعيد العالمي. وفي البلدان ذات الدخل المنخفض، التي تستضيف ٢٨ في المائة من لاجئي العالم، تنخفض النسبة المئوية للأطفال اللاجئين المسجلين في التعليم الثانوي - وهي ٩ في المائة - بدرجة تدعو للقلق[٢٣].

(٢٢) UNHCR, *Left behind*.

(٢٣) المرجع نفسه.

باء – التعليم العالي والتدريب المهني

٦٢ – وفيما يتعلق بالتعليم العالي بين اللاجئين، الحالة قاتمة بنفس القدر. إذ بينما تبلغ معدلات الالتحاق بالتعليم العالي على الصعيد العالمي ٣٦ في المائة، بارتفاع نقطتين مئويتين عن العام السابق، يظل هذا الرقم في حالة اللاجئين متوقفاً عند ١ في المائة، على الرغم من التحسن الكبير في الأعداد الإجمالية بفضل الاستثمار في المنح الدراسية وغيرها من البرامج[٢٤].

٦٣ – وقد أحدث النزاع السوري ”تشريداً أكاديمياً“، إذ يدرس ما يزيد عن ٠٠٠ ٧٠ سوري بالجامعات في لبنان، و٠٠٠ ١٥ في الأردن، و٠٠٠ ٣٠ في تركيا، وأعداد مماثلة في ألمانيا والنمسا[٢٥].

٦٤ – ونظراً لأهمية الحصول على التعليم العالي، ترحب المقررة الخاصة بولاية الحماية المنوطة بالمفوضية، بما في ذلك اتجاهاتها الاستراتيجية للفترة ٢٠١٧ – ٢٠٢١، لتعزيز إمكانية التحاق اللاجئين بالتعليم العالي.

٦٥ – وفيما يتعلق بالتدريب المهني، يمكن أن يؤدي الإحباط والقلق اللذان يشعر بهما اللاجئون بسبب افتقارهم للنشاط المجدي إلى زيادة في الأمراض العقلية والعنف الجنساني وتعاطي الكحول والمخدرات. ويمكن أن يؤدي عدم وجود فرص لكسب العيش إلى أن يصبح اللاجئون معتمدين اعتماداً كلياً على المعونة لتلبية احتياجاتهم اليومية الأساسية. ويمكن أن يستخدم التدريب المهني بمثابة منفذ للاجئين، يتيح لهم احتراف مهنة لكي يتمكنوا من إعالة أنفسهم وأسرهم[٢٦].

جيم – إمكانيات الوصول وطرق التقديم والجودة في تعليم اللاجئين[٢٧]

٦٦ – يناضل الأطفال المشردون داخلياً أو اللاجئون في سبيل الحصول على التعليم بغضّ النظر عن المكان الذي يعيشون فيه. وتحدُّ عوامل كثيرة من الفرص التعليمية للأطفال والشباب والكبار الذين يعانون التشرد، ومنها اللغة والحواجز المتعلقة بالإقامة والفقر وعمل الأطفال والزواج المبكر ومسائل جنسانية أخرى. وبالنسبة للاجئين والمشردين الشباب الذين يعيشون خارج المخيمات والنظم الرسمية، الذين تقدَّر نسبتهم بـ ٧٥ في المائة، يمكن أن يكون الحصول على التعليم أكثر صعوبة حتى من ذلك؛ وفي حين يمكن أن يزيد الاعتماد على مراكز التعلُّم غير الرسمية والمنظمات غير الحكومية المحلية والتعلم الإلكتروني فرص الحصول على التعليم، فلم يجْرِ بعد اعتماد استخدامها أو تزويدها بالموارد على نطاق واسع.

٦٧ – ومجرد توفير التعليم الأساسي للأطفال المتضررين من الأزمات أمر صعب؛ فالطلب على الخدمات هائل، لا سيما في أماكن مثل الأردن ولبنان، اللذين واجها تدفق الملايين من اللاجئين السوريين والعراقيين في السنوات الأخيرة. والهياكل الأساسية المادية المحدودة، وعدم كفاية المعلمين ورأس المال البشري، والعنف الذي يستهدف المدارس، تُزيد في حد ذاتها من حدة الصعوبات التي يواجهها توفير التعليم للأطفال والشباب اللاجئين والمشردين. وفي الأعوام الأخيرة، استخدم أعضاء المجتمع العالمي على سبيل الاختبار بعض النُهج كنظام الفترتين، والمناهج القائمة على البث الإذاعي وأدوات التعلم

(٢٤) المرجع نفسه.

(٢٥) www.unige.ch/inzone/what-we-do/history/higher-education-refugees/.

(٢٦) معلومات مستقاة من https://ec.europa.eu/europeaid/case-studies/vocational-training-refugees-myanmar_en.

(٢٧) انظر https://solve.mit.edu/challenges/refugee-education.

الافتراضي. غير أن المدارس لا تزال مكتظة على نطاق العالم، ولا يزال الطلاب المعرضون للخطر يُتركون وراء الركب.

٦٨ - وعندما يسجَّل الطلاب اللاجئون والمشردون في نظم التعليم الجديدة - سواء في البلدان المضيفة أو المخيمات المؤقتة - كثيراً ما تناضل المجتمعات المحلية من أجل الحفاظ على جودة التعلم وتقييم الكفاءة التعليمية وإلحاق الطلاب بالمستوى الصحيح من التعليم. وكلما تقدم الطلاب في نظم التعليم المؤقتة هذه، بهدف الانتقال في نهاية المطاف إما عودةً إلى أوطانهم أو للالتحاق بفرص التعليم العالي، أصبح تقييم جودة نتائج التعلم بشكل متسق أكثر صعوبة على المجتمعات المحلية.

٦٩ - ويعاني اللاجئون الأطفال والشباب والبالغون من آثار انفعالية كثيراً ما يجري تجاهلها أو معالجتها بطريقة سطحية في البرامج التعليمية. وتحول الآثار الانفعالية دون تعافي فرادى اللاجئين من الصدمات النفسية - فتصل إلى الوعي الجماعي للمجتمع السكاني بأَسْره - أو بناء مستقبلهم في تضامن وثقة واطمئنان أينما كانوا. وكثيراً ما يفتقر المعلمون، والموظفون العاملون مع اللاجئين والمجتمعات السكانية المضيفة إلى التدريب الملائم للتعامل و/أو التعايش مع السكان اللاجئين[٢٨].

دال - المعلمون

٧٠ - لقدرة المعلمين المؤهلين والمدربين تدريباً ملائماً على الاستفادة إلى أقصى حد من إمكانات التعلم لدى الطلاب أهمية بالغة للتعامل مع التحديات التعليمية التي يواجهها اللاجئون. غير أن المعلمين في كثير من الأحيان لا يتوافرون بالقدر الكافي في حالات الأزمات وحالات ما بعد انتهاء النزاع، وكثيرون منهم معينون جدد لديهم أقل قدر من الخبرة أو التعليم اللازم لإعدادهم للتدريس في الظروف الصعبة. وقد يُضطر المعلمون ذوو الخبرة والمؤهلات إلى تدريس مواضيع تخرج عن نطاق معارفهم أو يكونون غير مستعدين لمواجهة التعقيدات الإضافية للتدريس في سياق الأزمات، مثل الحواجز اللغوية والاحتياجات النفسية والبدنية المتنوعة للطلاب. وبالإضافة إلى ذلك، قد تكون مرتبات المعلمين ضعيفة وغير مستقرة، وحوافزهم أقل مما ينبغي.

٧١ - وتسلم المقررة الخاصة بالدور الحاسم الذي ينبغي أن يؤديه المعلمون في التخطيط للتعليم في حالات الطوارئ. فلا بد من الحرص في استقدام المعلمين وتدريبهم، وإتاحة سبل التطوير المهني الجيد التخطيط والتنفيذ لهم من أجل تعظيم إمكاناتهم، ولا سيما في أوقات الأزمات. وهم يحتاجون على وجه الخصوص إلى المعارف والمهارات ذات الصلة، وينبغي أن يتاح لهم الدعم المدرسي القوي وفرص التعاون لكي يتمكنوا من الاستجابة بفعالية لاحتياجات المتعلمين المعقدة[٢٩].

(٢٨) www.martinelibertino.ch/media/martine_libertino/afrique-mombasa/Kinshasa%20dossier%20Kokolo%20complet.pdf (متاح بالفرنسية فقط).

(٢٩) www.ineesite.org/en/teachers.

هاء – اختيار المناهج الدراسية[٣٠]

٧٢ – القرارات المتعلقة بالمنهج ذات أهمية في سياقات الطوارئ والأزمات التي يطول أمدها. واختيار المناهج الدراسية للطلبة اللاجئين في سياقات اللجوء، وفقاً لما تقوله المفوضية، يكون مسألة صعبة ومثيرة للجدل. وهناك قرارات حاسمة ذات آثار طويلة الأجل بالنسبة لأطفال وجماعات اللاجئين ولتصميم البرامج وتكلفتها تدور حول المسألة الأساسية المتعلقة بما إذا كان ينبغي أن يدرس الأطفال اللاجئون منهج بلد المنشأ أو منهج البلد المضيف.

٧٣ – ويمكن أن تكون مسألة اختيار المناهج الدراسية مشحونة سياسياً وعاطفية بالنسبة للحكومات المضيفة ولمجتمعات اللاجئين، مما يثير حساسيات متعلقة بالهوية والثقافة والروابط ببلد المنشأ. ولقرارات المناهج المتعلقة بدخول الامتحانات ومنح الشهادات آثار بعيدة المدى على مستقبل الأطفال اللاجئين، بما في ذلك فرص التعليم وكسب العيش في المستقبل. وهي تشكل تحديات تقنية وتخطيطية كبيرة لمقدمي الخدمات التعليمية، وتقتضي شراكات قوية بين السلطات الوطنية والشركاء في مجال تعليم اللاجئين.

٧٤ – وعادةً ما يندرج اختيار المناهج الدراسية في سياقات اللاجئين في إحدى فئتين، هما: النموذج التقليدي للنظام الموازي الذي يتاح فيه للاجئين الحصول على التعليم في مدارس المفوضية أو مدارس مجتمع اللاجئين واتباع المناهج الدراسية لبلد المنشأ؛ ونظام الدمج الذي يُدمج فيه اللاجئون في المدارس الوطنية ويتبعون المناهج الدراسية الوطنية للبلد المضيف. ويلقى النموذج الأخير الآن الدعم من المفوضية، التي ترى أن مزايا تأمين الحصول بشكل مستدام على الشهادات المعتمدة والخدمات المرتبطة بالنظم الوطنية تفوق فوائد استخدام المنهج الدراسي لبلد المنشأ.

٧٥ – ويتيح استخدام المناهج الدراسية لبلدان اللجوء الحصول على خدمات التعليم المعتمدة والخاضعة للإشراف والمساءلة. وهو بصفة عامة الخيار الأكثر استدامة وتوفيراً للحماية في الأجل من المتوسط إلى الطويل، إذ يكفل الوصول المأمون إلى الامتحانات وإصدار الشهادات، والحصول على مواد التدريس والتعلم، وضمان الجودة، وتحسين فرص الوصول إلى خدمات التعليم الوطنية، بما في ذلك الخيارات المتعلقة بمواصلة التعليم في المستويات العليا.

٧٦ – وفي آذار/مارس ٢٠١٥، أصدرت اليونيسيف تقريراً مشتركاً عن تقييم الاحتياجات التعليمية يتعلق بحالة اللاجئين السوريين في الأردن[٣١]، ويشير إلى أن أحد أسباب تدني المعدلات الرسمية للانتظام في المدارس بين الأطفال السوريين يتمثل في الصعوبة التي تكتنف التكيف مع المناهج الأردنية.

(٣٠) UNHCR, “Education brief 3: curriculum choices in refugee settings”، متاحة في الرابط التالي: www.unhcr.org/publications/education/560be1209/education-brief-3-curriculum-choices-refugee-settings.html.

(٣١) متاح على الرابط التالي https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/REACH_JENA_HC_March2015_.pdf.

واو – البيروقراطية عائقاً أمام تعليم اللاجئين[٣٢]

٧٧ – يمكن للبيروقراطية في كثير من الأحيان أن تعوق الالتحاق بالتعليم الثانوي. والأطفال الذين في سن الدراسة الثانوية ممَّن شُرّدوا قسراً يُمنعون من التعليم بسبب افتقارهم إلى الوثائق الرسمية. فقد لا يعترف البلد المضيف بشهادات الامتحانات من أماكن أخرى، على سبيل المثال، أو قد لا يسمح للأطفال الذين بدون شهادات الميلاد أو وثائق الهوية بالالتحاق بالمدارس[٣٣]. وفي عام ٢٠١٤، تم قيد الأطفال اللاجئين السوريين غير الحائزين على وثائق في مصر بموجب ”تسجيل مؤقت“، ومُنحت الأسر مهلة لتقديم الوثائق كاملة. غير أنه دون التسجيل الرسمي، لا يمكن للأطفال الحصول على بطاقات الأداء أو الشهادات في نهاية العام الدراسي[٣٤]. وقد أفيد بأن ضرورة تقديم الوثائق المناسبة والسجلات الأكاديمية الحقيقية مشكلة تعترض اللاجئين السوريين الذين يحاولون الالتحاق بالتعليم العالي في الأردن وتركيا والعراق ولبنان[٣٥].

٧٨ – وقد ثبت أن الحواجز اللغوية تمثل إحدى المشاكل، إذ يتعين على الطلاب في بعض البلدان الالتحاق بالصف الملائم لفئتهم العمرية، دون أن تكون لديهم المهارات اللغوية اللازمة للوفاء بمتطلباته. ولا تتوفر المساعدة اللغوية دائماً، وينتهي الأمر بالطلاب إلى التخلي عن الدراسة بسبب الصعوبات التي يواجهونها.

زاي – العائق الذي يمثله الفقر وعمل الأطفال بالنسبة لتعليم اللاجئين[٣٦]

٧٩ – يمكن أن يكون للفقر، الذي يزداد سوءاً في كثير من الأحيان بفعل السياسات التي تمنع الوالدين من إيجاد عمل، أثر سلبي على إمكانية حصول كثير من الأطفال المشردين على التعليم. ويزيد الضغط من أجل كسب دخل كافٍ لدى انتقال الأطفال إلى صفوف أعلى في نظام التعليم، ولا يمكن لكثير من الأسر تحمل رسوم المدارس الثانوية والزي المدرسي والكراسات والزيادة في تكاليف النقل، لأن المدارس الثانوية كثيراً ما تكون أقل عدداً وأبعد مسافةً. وفي مواجهة تزايد التكاليف المدرسية، قد يترك الأطفال اللاجئون المدرسة للمساعدة على إعالة أسرهم، معرّضين أنفسهم أحياناً لخطر الاستغلال أو بيئات العمل الخطرة أو العنف.

---

(٣٢) المعلومات الواردة في هذا الفرع مستقاة من الموقع www.hrw.org/news/2016/12/16/lost-years-secondary-education-children-emergencies.

(٣٣) UNHCR, “Missing out: refugee education in crisis” (September 2016)، وهو متاح على الرابط http://uis.unesco.org/sites/default/files/documents/missing-out-refugee-education-in-crisis unhcr 2016-en.pdf.

(٣٤) UNICEF, UNESCO, UNHCR and the Centre for Lebanese Studies, *Scaling up quality education provision for Syrian children and children in vulnerable host communities* (Amman, 2014)، وهو متاح على الرابط التالي: http://unesdoc.unesco.org/images/0023/002338/233895e.pdf.

(٣٥) UNESCO and UNHCR, “Higher education and Syrian refugee students: the case of Turkey” (March 2017)، وهو متاح على الرابط التالي: www.unesco.org/new/fileadmin/MULTIMEDIA/FIELD/Beirut/Turkey.pdf.

(٣٦) المعلومات الواردة في هذا الفرع مستقاة من الموقع www.hrw.org/news/2016/12/16/lost-years-secondary-education-children-emergencies.

٨٠ - وعندما لا يوجد سوى القليل من فرص العمل الذي يعتمد على المهارات أو الالتحاق بالتعليم العالي، فإن الحوافز للحصول على التعليم الثانوي تقل كثيراً، وفي بعض الحالات يلتحق أقل من ١٠ في المائة من المراهقين اللاجئين بالمدارس الثانوية.

٨١ - ويشكّل عدم توفر الموارد اللازمة لدفع تكلفة المواد والاضطرار إلى العمل من أجل كسب المال، وفقاً لليونيسيف، سببين رئيسيين لعدم التحاق الأطفال اللاجئين بالمدارس[٣٧]. وإجمالاً، وصفت نسبة ٥١ في المائة من الأسر المعيشية التي تشمل أطفالاً انقطعوا عن الدراسة المساعدة النقدية بأنها الشيء الأساسي الذي يحتاجونه ليمكّنهم من إعادة تسجيل الأطفال اللاجئين في المدارس الرسمية. وبالمقارنة، تراجعت الاحتياجات الأساسية الأخرى بدرجة كبيرة، فكانت الحاجة التالية الأكثر شيوعاً هي توفير وسائل النقل، وأعربت عنها نسبة لا تتجاوز ٧ في المائة من الأسر المعيشية المتأثرة.

٨٢ - ويمكن أن يقلل السماح للاجئين بالعمل من الأثر السلبي للفقر على التعليم الثانوي. ومن دواعي الأسف، حتى في البلدان التي فتحت أبواب الحصول على تصاريح العمل للاجئين، أن القيود - من قبيل الحصص والقيود الجغرافية والتصاريح المرتبطة بالكفالة المحلية - تظل باقية في كثير من الأحيان. والبدائل ممكنة. فعلى سبيل المثال، يُسمح في أوغندا بالعمل والتنقل بحرية والالتحاق بالمدارس العامة لعدد يبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ لاجئ، معظمهم هربوا من جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان فراراً من النزاع والعنف هناك. ومن بين اللاجئين الذين يعيشون في مستوطنات أوغندية بالمناطق الريفية، لا يعتمد كلياً على المعونة سوى ١ في المائة، والكثيرون يديرون أعمالهم التجارية الخاصة، بل ويوظفون الأوغنديين. وفي العاصمة، تشير التقديرات إلى أن واحداً من كل خمسة لاجئين يوظّف أفراداً من خارج الأسرة، وقرابة ٤٠ في المائة من الذين يعملون لدى اللاجئين أوغنديون[٣٨].

حاء - العوائق التي تعترض تعليم الفتيات اللاجئات

٨٣ - كثيراً ما يكون الأشخاص الذين يتكرر تهميشهم بالفعل هم أكثر الناس تضرراً من حيث فرص التعليم الضائعة في حالات اللجوء والتشريد القسري. ومن ثم تقل احتمالات إتمام الفتيات اللاجئات مرحلة التعليم الابتدائي، أو انتقالهن إلى التعليم الثانوي وانتهائهن منه[٣٩]. وهن لا تزلن محرومات بشكل خاص من حيث إمكانية الالتحاق بالتعليم. ففي مقابل كل ١٠ أولاد لاجئين في المدارس الابتدائية، هناك أقل من ٨ فتيات لاجئات. والرقم أسوأ حتى من ذلك على مستوى المدارس الثانوية، إذ يقل عدد الفتيات اللاجئات عن ٧ مقابل كل ١٠ أولاد لاجئين[٤٠].

٨٤ - ويمكن أن تؤدي الأزمات إلى تفاقم العوائق التي تواجهها الفتيات في الالتحاق بالتعليم الثانوي، ومنها العنف الجنسي والعنف الجنساني والحمل والزواج في سن مبكرة. وفي حالات التشريد القسري،

(٣٧) https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/REACH_JENA_HC_March2015_.pdf.

(٣٨) K. Clements, T. Shoffner and L. Zamore, "Uganda's approach to refugee self-reliance" (May 2016)، وهو متاح على الرابط www.fmreview.org/sites/fmr/files/FMRdownloads/en/solutions/ clements-shoffner-zamore.pdf.

(٣٩) اليونسكو، "لا مجال بعد اليوم للأعذار".

(٤٠) UNHCR, *Left behind*.

قد تلجأ الأسر إلى تزويج الفتيات كآلية للتغلب على الفقر أو الشواغل المتعلقة بالسلامة[٤١]. وكثيراً ما تكون الفتيات اللاجئات في وضع مجحف أيضاً لأنهن مطالبات بأداء الواجبات المنزلية، مثل جلب المياه أو الوقود، ورعاية الأشقاء الأصغر سناً أو الأقارب كبار السن أو الأعمال المنزلية[٤٢].

٨٥ - وقد أعربت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، في ملاحظاتها الختامية لعام ٢٠١٦ بشأن التقرير الدوري لتركيا (CEDAW/C/TUR/CO/7)، عن قلقها إزاء ارتفاع معدل التسرُّب بين صفوف الفتيات والنساء، وقصور تمثيلهن في مجال التدريب المهني والتعليم العالي ولا سيما بالمناطق المحرومة في الريف وفي مجتمعات اللاجئين.

٨٦ - وفي عام ٢٠١٥، لم تتجاوز نسبة الفتيات ٣٨ في المائة فقط من تلاميذ المدارس الابتدائية في مخيمات اللاجئين في كاكوما، كينيا. وفي العام نفسه، لم تزد نسبة الفتيات عن ٤٠ في المائة فقط من التلاميذ اللاجئين في المدارس الابتدائية في ولاية الوحدة، جنوب السودان. وفي باكستان، كثيراً ما يُذكر زواج الأطفال وحمل المراهقات كعقبتين رئيسيتين أمام استمرار تعليم الفتيات اللاجئات الأفغانيات، ولا سيما وصولهن إلى المرحلة الثانوية. وكثير من الفتيات يُنتزَعن من المدرسة مبكراً في الصف السادس لتزويجهن. وتصل معدلات التسرب للفتيات اللاجئات إلى ٩٠ في المائة[٤٣].

٨٧ - بيد أن التعليم الثانوي يمكن أن يكون عامل تغيير لحياة الفتيات، وأن ينطوي على مكاسب محتملة للبلدان المضيفة وللتنمية بوجه عام. فمن شأنه أن يحدَّ من وفيات الأطفال لأن الأطفال الذين يبلغون مستويات تعليمية من الأرجح أن يأخذوا بنظام غذائي صحي وأن يلتمسوا الرعاية الطبية، والفتيات الحاصلات على التعليم الثانوي يكنَّ أقل عرضةً للزواج المبكر[٤٤].

طاء - تمويل تعليم اللاجئين[٤٥]

٨٨ - وحتى عندما تشمل السياسة الوطنية اللاجئين في نظم التعليم، فإن التمويل والدعم المقدمين من المجتمع الدولي يقصُران عن الحاجة. فكثيراً ما يُعتبر توفير التعليم للأطفال اللاجئين نافلة اختيارية تأتي بعد الاحتياجات الأساسية من الغذاء والماء والمأوى والرعاية الطبية. وبالتالي، عندما يقصُر التمويل، وهو ما يحدث في كثير من الأحيان، فإن بند التعليم هو الذي يتم التخلي عنه[٤٦].

٨٩ - ونسبة المعونة المقدمة من المانحين المخصصة للتعليم غير كافية ولا تصل إلى كثير من الأطفال. ويقدَّم أقل من ربع المساعدة الإنمائية الخارجية إلى البلدان النامية، التي تستضيف ٨٥ في المائة من اللاجئين في العالم. وبعض الأزمات الطويلة الأجل تعاني من نقص التمويل بشكل دائم، لأن كثيراً من المنح مدتها لا تتجاوز ١٢ شهراً فقط، وتوجَّه الأموال إلى أحدث حالات الطوارئ وأبرزها.

---

(٤١) www.hrw.org/news/2016/12/16/lost-years-secondary-education-children-emergencies.

(٤٢) UNHCR, “Her turn: it’s time to make refugee girls’ education a priority”، وهو متاح على الرابط التالي: www.unhcr.org/herturn/.

(٤٣) اليونسكو، ”لا مجال بعد اليوم للأعذار“.

(٤٤) UNHCR, *Left behind*.

(٤٥) www.hrw.org/news/2016/12/16/lost-years-secondary-education-children-emergencies.

(٤٦) https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Promising_Practices_in_Refugee_ Education.pdf.

٩٠ - وبالإضافة إلى ذلك، معظم الأموال المحدودة المتاحة للتعليم يذهب إلى التعليم الابتدائي، ويكون التعليم الثانوي بمثابة استدراك لاحق رغم الحاجة إلى المزيد من الكتب المدرسية والغرف الدراسية والمعدات والمعلمين ذوي المؤهلات العالية. ففي عام ٢٠١٥، كان المبلغ الذي خصصته مفوضية شؤون اللاجئين للتعليم الثانوي مجرد ثلث المبلغ المخصص للتعليم الابتدائي[٤٧]. وعلى سبيل المثال، في عام ٢٠١٧ في لبنان، وضعت وزارة التعليم والمفوضية كهدف لهما إلحاق حوالي ٠٠٠ ٢٠٠ طفل من أطفال اللاجئين السوريين بالمدارس الابتدائية العامة، ولكن ٠٨٠ ٢ طفلاً فقط بالمدارس الثانوية العامة من بين حوالي ٠٠٠ ٨٣ طفل في سن المرحلة الثانوية[٤٨].

٩١ - ولا يوجد لدى الوكالات بالضرورة من برامج التعليم الثانوي قدر ما لديها للأطفال الأصغر سناً. ولا تزال الجهات الفاعلة في المجال الإنساني تحاول اللحاق بالركب عندما يتعلق الأمر بالتعليم الثانوي[٤٩]. ويلزم أن تقوم الجهات المانحة ووكالات المعونة والمنظمات الدولية بإدماج التعليم في عمليات التخطيط والتمويل لحالات الطوارئ المتعلقة باللاجئين على الصعيدين الوطني والدولي وأن تدرجه الحكومات بشكل منهجي في خطط وميزانيات التنمية الوطنية وقطاع التعليم.

سابعاً - أفضل الممارسات والحلول المبتكرة

ألف - أفضل الممارسات

٩٢ - لمساعدة اللاجئين على التعويض عن سنوات الدراسة الطويلة التي تفوتهم، من الضروري توفير أشكال من التعليم أكثر مرونة، كالتعليم المعجَّل، وبرامج اللحاق والبرامج الانتقالية وأشكال التعليم البديلة أو المبتكرة. ويتعلق التعليم المعجَّل بمنهج مكثف يمكن للطلاب إنجازه في نصف عدد السنوات الضروري عادةً، أو أقل. ويحضر الطلاب امتحانات معتمدة تتيح لهم الاندماج في التيار الرئيسي للتعليم - في الصف الملائم لأعمارهم - وإما أن يُنقلوا إلى المستوى التالي أو ينتقلوا إلى التعليم التقني والمهني القائم على المهارات. وتساعد برامج اللحاق والبرامج الانتقالية الطلاب على تعلم المحتوى الذي فاتهم أو تزوّدهم بالمعارف والمهارات التي يحتاجونها للتكيُّف مع نظام مختلف، كتعلم لغة جديدة. ويدلُّ تنفيذ هذه الممارسات، فضلاً عن أفضل الممارسات الأصغر نطاقاً، المتعلقة مثلاً باختيار المناهج والتدريب المهني، على مدى التزام البلد المعني بضمان تحسين فرص حصول اللاجئين على التعليم و/أو جودة التعليم الذي يتلقونه[٥٠].

٩٣ - ومن الضروري أيضاً تحسين ملاءمة التعليم للاجئين بمساعدتهم على تحرير أنفسهم من الآثار الانفعالية اللاحقة التي يعانون منها. وتتيح برامج التربية من أجل السلام، مثل البرامج التي تقدمها رابطة دوشان - ليبرتينو في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أدوات ثبتت جدواها لمدة تزيد عن ٣٠ عاماً. ويمكن لهذه النُهُج أيضاً أن تعزّز السلام بين اللاجئين وسكان البلد المضيف.

(٤٧) UNHCR, "Missing out".

(٤٨) www.hrw.org/news/2016/12/16/lost-years-secondary-education-children-emergencies.

(٤٩) المرجع نفسه.

(٥٠) المعلومات الواردة في هذا الفرع مستقاة من UNHCR, *Left behind*.

٩٤ - وكثير من المعلمين اللاجئين يتلقون تدريبهم ويكتسبون خبرتهم في المخيمات، على أيدي المنظمات غير الحكومية أو الوكالات التابعة للأمم المتحدة، ولكن تدريبهم نادراً ما يُعترَف به في دولهم الأصلية عندما يعودون إلى ديارهم. وقد يجد اللاجئون الذين تتوفر فيهم شروط المعلمين في البلد المضيف أيضاً أن وطنهم الأصلي لا يعترف بمؤهلاتهم عند عودتهم. وقد كان أحد الاستثناءات من هذه التحديات المستمرة برنامج تعليم اللاجئين الذي وضعته لجنة الإنقاذ الدولية وطُبّق في غينيا في الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٧، والذي شدَّد على تدريب المعلمين واعتمادهم على الصعيد الإقليمي. فاعترفت سيراليون وليبريا بالمؤهلات التي اكتسبها المعلمون لدى عودتهم إليهما، الأمر الذي كان له تأثير طويل الأجل على سبل عيشهم، إذ عُيّن ثلثاهم معلمين عند العودة، وفي مدارسهم السابقة في كثير من الأحيان[٥١].

اختيار المناهج الدراسية[٥٢]

٩٥ - اختيار المناهج هو أحد العوامل التي تؤثر على جودة التعليم الذي يتلقاه اللاجئون. وأفادت المفوضية بأن الانتقال من النهج التقليدي لنظام تعليمي موازٍ قائم على المناهج الدراسية في بلد المنشأ إلى نهج شامل للجميع ومُدمج قائم على المناهج الدراسية في البلد المضيف يمكن أن يشكل صعوبة لأنه قد يُعتبر خطراً على لغة وتاريخ وهوية أطفال اللاجئين ومجتمعاتهم. ولابد من بناء توافق في الآراء مع سلطات التعليم الوطنية والجهات الفاعلة التعليمية الأخرى بشأن قرار الانتقال إلى مناهج البلد المضيف، ويلزم النظر في العناصر التقنية الرئيسية للانتقال من مناهج لأخرى ومعالجتها.

٩٦ - ومن الأمثلة على أفضل الممارسات المتبعة في هذا الصدد نظام التعليم المدمَج للاجئين على اللاجئين السودانيين من الأطفال والشباب في ١٢ من مخيمات اللاجئين في شرق تشاد. ذلك أن الاضطرابات في منطقة دارفور المجاورة بالسودان أوجدت مئات الآلاف من اللاجئين السودانيين. وعندما أنشئت المخيمات في عام ٢٠٠٢، رُئي أن أفضل نهج هو استخدام المنهج السوداني. غير أن المعلمين اللاجئين، في إطار هذا المنهج، لم يتمكنوا من الالتحاق بالتدريب الخاص بتأهيل المعلمين، وكانت المواد باهظة التكلفة وصعب اقتناؤها وكان الحصول على الامتحانات إشكالياً، مما أدى إلى العديد من الشواغل المتعلقة بالحماية ودواعي القلق المالية. وبالإضافة إلى ذلك، لم يكن ممكناً للمدارس في المخيمات أن تحصل على التمويل الإنمائي للتعليم أو تستفيد من نشر المعلمين المؤهلين، أو التدريب، أو توزيع المواد بواسطة وزارة التعليم التشادية. وأدى عدم وجود مراقبة لجودة التعليم المقدم في المخيمات ورقابة ملائمة عليه إلى نظام تعليم موازٍ يقدم تعليماً مشكوكاً في جودته ومعزولاً بالفعل عن الخدمات والموارد المتاحة في تشاد. وبعد تنفيذ نظام التعليم المدمج للاجئين في عام ٢٠١٤، واصلت المفوضية وشركاؤها العمل مع مجتمع اللاجئين على إدارة التوقعات والتأكد من الوفاء بمعايير التعليم، وتمت عملية انتقال المناهج بنجاح وجرت البرامج على نحو سلس. وعلى الرغم من النمو المستمر والكبير في عدد اللاجئين الذين في سن الدراسة، زادت معدلات الالتحاق بالمدارس في الواقع، من ٢٥ في المائة في عام ٢٠٠٦ إلى ٥٥ في المائة في عام ٢٠١٤. ولم يكن هذا بسبب انتقال المنهج الدراسي فحسب، وإنما يُعزى أيضاً إلى المبادرات الأخرى التي أطلقت لمحاولة خفض الحواجز التي يواجهها الأطفال اللاجئون، من قبيل توفير التدريب

(٥١) www.heart-resources.org/wp-content/uploads/2016/04/Topic-Guide-on-Education-for-Refugees-and-IDPs-in-Low-and-Middle-Income-Countries.pdf.

(٥٢) المعلومات الواردة في هذا الفرع مستقاة بصفة رئيسية من UNHCR, "Education brief 3".

المناسب للمعلمين اللاجئين والتصديق على شهادات تحصيل الطلاب اللاجئين[٥٣]. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٧، أبرمت حكومة تشاد اتفاقاً[٥٤] لتعيين المعلمين اللاجئين في المنطقة الناطقة بالعربية من تشاد باعتبارهم معلمين وطنيين. وبالإضافة إلى ذلك، أصدرت الحكومة في نيسان/أبريل ٢٠١٨ مرسوماً رسمياً بتسجيل ٢١ مدرسة في مخيمات اللاجئين كمدارس حكومية.

٩٧ - ومنذ عام ٢٠١١، تتبع حكومة بوركينا فاسو نهجاً توافقياً تجاه اللاجئين الماليين بتطبيق المنهج الدراسي الوطني لبوركينا فاسو على الطلبة اللاجئين، ولكن أيضاً بإدماج ما تعتبره العناصر الحاسمة للمنهج الدراسي في مالي وتوظيف معلمين على إلمام باللغة والثقافة فيها. وتم كذلك وضع برامج لتعليم القراءة والكتابة ولمرحلة الطفولة المبكرة مرتبطة بحلقات عمل مدرَّة للدخل للنساء اللاجئات. ومكَّنت هذه الإجراءات من إيجاد تعليم أفضل نوعيةً يراعي احتياجات اللاجئين الماليين والقيود التي يخضعون لها على وجه التحديد. وبالإضافة إلى ذلك، تيسّر اتفاقات معادلة الشهادات والاتساق اللغوي في المناهج الدراسية في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا هذه الترتيبات.

التدريب المهني

٩٨ - وتوجد أمثلة على أفضل الممارسات في مجال التدريب المهني للاجئين. فالمشروع التجريبي للوكالة السويسرية للتنمية والتعاون ''مهارات من أجل الحياة'' يعلم المهارات المهنية للاجئين والمقيمين في كاكوما، كينيا، لتمكينهم من العمل وكسب لقمة العيش. وتم تدريب أكثر من ٥٨٠ شاباً في المرحلة الأولى من المشروع، الذي أطلق في عام ٢٠١٣. وبدأت المرحلة الثانية من المشروع في صيف عام ٢٠١٦.

٩٩ - ويهدف برنامج الأونروا لإصلاح التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني، المقدم في مراكز التدريب المهني التابعة لها في الأردن والجمهورية العربية السورية والضفة الغربية وغزة ولبنان، إلى توفير المعارف والمهارات اللازمة للمساعدة على رفع الإنتاجية وزيادة الدخول الشخصية للاجئين الفلسطينيين الشباب، مما يؤدي إلى ارتفاع عام في مستويات المعيشة، واقتصادات أكثر قوة وأقدَر على المنافسة[٥٥]. ويركز البرنامج على الأولويات الست التالية: الحوكمة، وضمان الجودة، وإمكانية الوصول، والاستدامة، والنُهُج المتعلقة بالتدريب والتوجيه المهني والتنسيب، وتؤكد الدورات الدراسية تأكيداً إضافياً على تنمية مهارات تنظيم المشاريع من أجل تحسين فرص توظيف شباب اللاجئين الفلسطينيين[٥٦].

١٠٠ - وفي الحي الغربي، لبنان، يوفر مركز تحدي التربوي، الذي أنشأته المنظمة غير الحكومية اللبنانية التي تحمل نفس الإسم في عام ٢٠١٠، التعليم قبل المدرسي والتعليم الابتدائي المتمشيين مع أهداف المنهج الدراسي الوطني الموحد والمصمَّمين لملاءمة الظروف الاجتماعية الخاصة لطلبته. ومنذ عام ٢٠١٢، يستقبل المركز الأطفال اللاجئين السوريين، الذين يتلقون الدعم من أخصائيي علاج النطق وإعادة التأهيل والأخصائيين النفسيين. وفي إطار برنامج ''تحدي'' الأوسع نطاقاً الذي يغطي الاحتياجات التربوية

(٥٣) اليونسكو، ''لا مجال بعد اليوم للأعذار''.

(٥٤) https://data2.unhcr.org/ar/documents/download/56470 (متاح بالفرنسية فقط).

(٥٥) www.unrwa.org/sites/default/files/201208024264.pdf.

(٥٦) المرجع نفسه.

والاجتماعية للأُسَـــر، بما في ذلك تعليم القراءة والكتابة وتنمية المهارات المهنية للكبار، هناك حلقة عمل في الخياطة للنساء، اللواتي يتقاسمن بالتساوي الأموال المتحصلة من بيع منتجاتهن[٥٧].

١٠١ - ويمكن أن تُتخذ مبادرات مثل المذكورة أعلاه بمثابة نماذج للبرامج التي تخدم حالات اللاجئين الأخرى على نطاق العالم.

الاتفاقات الإقليمية/دون الإقليمية

١٠٢ - في ١٤ كانون الأول/ديســـمبر ٢٠١٧، وقَّعت بلدان الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) الثمانية، وهي إثيوبيا وإريتريا وأوغندا وجنوب السودان وجيبوتي والسودان والصومال وكينيا، إعلان جيبوتي بشأن تعليم اللاجئين في الدول الأعضاء في الهيئة[٥٨]. وكان موضوع الإعلان ''المعايير الإقليمية لجودة التعليم لأطفال اللاجئين وإدماجهم في النظم الوطنية بما يتماشـــى مع إطار التعامل الشـــامل مع مســـألة اللاجئين، والهدف ٤ من أهداف التنمية المســـتدامة، وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣''. وباعتماد الإعلان، اعترفت الدول الأعضـــاء في الهيئة بالدور الهام الذي يؤديه التعليم في الحفاظ على الاستقرار وتحقيق التنمية المستدامة.

١٠٣ - وعلى غرار ذلك، في نيســـان/أبريل ٢٠١٨، اعتمد المشـــاركون في مؤتمر البلدان الأفريقية رفيع المستوى بشـأن التعليم لعام ٢٠١٨ إعلان نيروبي والدعوة إلى العمل بشـأن التعليم[٥٩]، اللذين اعترفت فيهما الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والجهات الأخرى صاحبة المصلحة بأهمية الحصول على التعليم والتدريب الجيدين في القارة الأفريقية. وأعربت الأطراف الموقعة على الإعلان عن التزامها بجعل النظم التعليمية الأفريقية أكثر اسـتجابة ومرونة وقدرة على التكيف، بإدماج اللاجئين والمشـردين داخلياً، وزيادة الاستثمار في التعليم في حالات الطوارئ والأزمات.

باء - الحلول المبتكرة

١٠٤ - تكمن إحدى صعوبات تعليم العدد الكبير والمتنوع من السكان الموجودين في مخيمات اللاجئين باستخدام الأدوات التقليدية في معالجة الحواجز اللغوية والأمية وارتفاع معدل التسرب الموجود في كل أنحاء المخيَّم. ومما يزيد في صعوبة المهمة غياب البنية التحتية الضرورية والمواد الدراسية والمعلمين المؤهلين. وهنا يمكن أن تقوم تكنولوجيا المعلومات والاتصـالات بدور: فاسـتخدام الهواتف المحمولة والكتب الإلكترونية

(٥٧) المعلومات الواردة في هذه الفقرة مستقاة من الموقع www.eda.admin.ch/deza/en/home/themes-sdc/basic-education-vocational-training/formation-professionnelle--developper-de-nouvelles-competences-.html/content/dezaprojects/SDC/en/2012/7F08099/phase2?oldPagePath=/content/deza/en/home/themen/grund-_und_berufsbildung/formation-professionnelle--developper-de-nouvelles-competences-.html.

(٥٨) متاح على الرابط التالي https://igad.int/attachments/article/1725/Djibouti%20Declaration%20on%20Refugee%20Education.pdf.

(٥٩) متاح على الرابط التالي www.unesco.org/new/fileadmin/MULTIMEDIA/FIELD/Nairobi/nairobideclarationenwebsite. Pdf.

والحواسيب والأجهزة المحمولة يتيح للشباب الحصول على التعليم الجيد في بيئة تسودها السلامة والأمن، والمشاركة في برامج التعلم الإلكتروني التي يمكن تعديلها لتلبية الاحتياجات الفردية للطلاب[٦٠].

١٠٥ - وقد شكَّل الاستخدام المبتكر لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات جزءاً من الاستراتيجية التعليمية للمفوضية في الفترة ٢٠١٢ — ٢٠١٦ [٦١]. ومثَّلت زيادة فرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عن طريق جملة أمور، منها استخدام الحواسيب والبث الإذاعي في الغرف الدراسية والكتب الإلكترونية واستخدام الهواتف المحمولة للأغراض التعليمية، أولوية عليا لهذه الاستراتيجية، التي ترمي أيضاً إلى توسيع نطاق استخدام التكنولوجيا في تعليم اللاجئين سواء في المخيمات أو المناطق الحضرية، وإلى تمكين اللاجئين من تكوين المهارات الملائمة للعيش في مجتمع اليوم الآخذ على نحو متزايد بأسباب التكنولوجيا.

١٠٦ - وعلى غرار ذلك، تُدخِل مبادرة مبتكرة تسمى ''مدارس الشبكة الفورية'' التعليم الإلكتروني والربط الإلكتروني في مدارس مختارة في مخيمات اللاجئين. ومن خلال هذه المبادرة، تزوَّد المدارس والمراكز المجتمعية بـ ''صندوق رقمي'' يشمل مجموعة من الحواسيب اللوحية، والبطاريات التي تعمل بالطاقة الشمسية، وشبكة ساتلية أو متنقلة ومجموعة للمحتوى والمواد التعليمية عبر الإنترنت. ويتلقى المعلمون الدعم المتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتدريب المستمر. ومنذ التجربة الأولية للبرنامج في داداب، كينيا، في عام ٢٠١٤، جرى تنفيذه في ٣١ مركزاً في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب السودان وكينيا[٦٢].

١٠٧ - وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، أعدَّت رابطة دوشان ليبرتينو برنامجاً يتيح للأطفال والمراهقين واليتامى وأطفال الشوارع في مخيَّم كوكولو - الذي يقيم فيه ٠٠٠ ٤٠ شخص، منهم ٠٠٠ ٢٨ من الأطفال، يعيشون في ظل العنف وانعدام الأمن - استعادة كرامتهم واستقلالهم الروحي، تمهيداً لتحقيق الاستقلال الذاتي في الجوانب المادية. ويقوم البرنامج على تعليم السلام من خلال معرفة الذات وكبح الآثار الانفعالية. ويجري تعريَف الأطفال والمراهقين بالفلسفة، ويتمثل الهدف العام في أن يحب الشخص ذاته والأشخاص الآخرين والحياة، من أجل تنمية الثراء الفردي والجماعي والروحي والثروة المادية والسلام الدائم. وأدَّى البرنامج إلى تخلي حوالي ٧٠٠ مدرسة بروتستانتية في هذا البلد عن العقاب البدني، وأتاح لأكثر من ١٥ مليون شاب أن يقوموا بالدعوة إلى السلام في البلد بدلاً من القيام باحتجاجات عنيفة في الشوارع معرضين حياتهم للخطر.

١٠٨ - وفي مستوطنة كيانغوالي للاجئين في أوغندا، أطلقت منظمة كوبورواس[٦٣] الدولية للشباب من أجل تحويل أفريقيا مبادرة لمساعدة الفتيات على إكمال التعليم الابتدائي والالتحاق بالمدارس الثانوية.

(٦٠) http://ela-newsportal.com/education-in-refugee-camps/.

(٦١) متاح على الرابط التالي www.unhcr.org/protection/operations/5149ba349/unhcr-education-strategy-2012-2016.html.

(٦٢) www.unhcr.org/news/stories/2017/3/58c283da4/innovation-transforms-education-refugee-students-africa.html.

(٦٣) فريق أنشأه في عام ٢٠٠٥ أربعة فتيان من اللاجئين من بوروندي ورواندا والسودان والكونغو (وسُمّي كوبورواس في اختصار لأسماء تلك البلدان) أرادوا مساعدة الأطفال الذين يعيشون في مخيم كيانغوالي على الذهاب إلى المدرسة.

ولإدراك المنظمة أن الفتيات من الأعمار ١٠ سنوات فما فوقها هن الأكثر عرضة للانقطاع عن الدراسة والزواج المبكر، أقامت بيتاً لنحو ٥٠ فتاة، بغرض تهيئة بيئة يمكنهن الدراسة فيها(٦٤).

١٠٩ - ومشروع مؤسسة فاركي للتعليم من أجل الوصول إلى غرف الدراسة النائية، في غرب غانا، هو مشروع رائد تمت تجربته في الآونة الأخيرة في مخيم أمبين للاجئين في غرب غانا، ويتمثل في برنامج للتعلم التفاعلي المباشر في اتجاهين عن بعد من خلال ساتل للأطفال الذين يعيشون في مخيم للاجئين. وتم تجهيز كل غرفة دراسية في المدرسة بجهاز عرض وحاسوب متين منخفض التكلفة، لاستقبال الدروس عبر وصلة ساتلية تعمل بالطاقة الشمسية. وتدير المؤسسة، منذ نيسان/أبريل، دروساً تفاعلية عن بعد، يقدمها معلمون مؤهلون في الاستوديو الخاص بها في أكرا لدعم الأطفال في المخيم فيما يتعلق بتعلُّمهم(٦٥).

١١٠ - وبحسب ما أفادت به مؤسسة فاركي، يهدف المشروع إلى إثبات أن هذا المفهوم ينجح في حالات الطوارئ في زيادة حضور الأطفال بالمدارس وبناء الفرص للمعلمين وأفراد المجتمعات المحلية الذين لهم تأثير مباشر على تعلُّم التلاميذ(٦٦).

١١١ - وعلى الصعيد العالمي، من المهم التأكيد مجدداً على العمل الذي أنجزته الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ في معاييرها الدنيا للتعليم، التي تهدف إلى حشد المعارف بشأن التعليم في سياقات الطوارئ ووضع استراتيجيات مبتكرة لتحسين الكفاءة المهنية وبناء القدرات في الميدان بطريقة لها تأثير واضح وإيجابي على الصعيد القطري.

ثامناً - الاستنتاجات والتوصيات

ألف - الاستنتاجات

١١٢ - تستمر حالات اللاجئين في أكثر الأحيان لمدة عقود. ففي عام ٢٠١٦، لم يعد سوى ٢٠٠ ٥٥٢ لاجئ إلى بلدان المنشأ ولم يُعَد توطين سوى ٣٠٠ ١٨٩ لاجئ(٦٧). ومن هذا المنطلق، لا ينبغي التفكير في تعليم اللاجئين من منظور قصير الأجل؛ وبدلاً من ذلك، ينبغي النظر في حلول عملية متوسطة إلى طويلة الأجل من شأنها أن تتيح التنمية السلمية والمستدامة للبلدان المضيفة، وأن تفسح المجال أمام إمكانية إعادة بناء البلدان المنكوبة بالنزاعات في المستقبل على أيدي سكانها العائدين المسلحين بالتعليم والمهارات.

١١٣ - ويمثل تزويد الأطفال والشباب والكبار بالتعليم المتواصل طوال حياتهم كلاجئين خطوة بالغة الأهمية للتنمية السلمية والمستدامة في الأماكن التي تستقبلهم ولمستقبل ورخاء بلدانهم

(٦٤) www.reuters.com/article/us-africa-refugees-education-girls/african-refugees-help-girls-learn-to-avoid-abuse-early-marriage-idUSKBN1F01IR.

(٦٥) www.cio.com/article/3202694/education/how-technology-is-helping-education-reach-refugee-children.html.

(٦٦) المرجع نفسه.

(٦٧) UNHCR, *Left behind*.

الأصلية[٦٨]. وخلال الأزمات، يمكن للتعليم أن يزوّد الأطفال بمهارات البقاء المنقذة للحياة وأن يحميهم من العنف والاستغلال والنشاط الإجرامي والمرض. وعلى المدى الطويل، يمكن أن يكسر حلقة النزاع، وأن يعزّز السلام والمصالحة، وأن يعلّم التسامح وحل النزاعات، وأن يساعد على بناء مستقبل أفضل للأطفال والشباب[٦٩].

١١٤ - ويجب أن يكون التعليم جزءاً لا يتجزأ من الاستجابة الطارئة لمواجهة أزمات اللاجئين[٧٠]. وتقع على عاتق الدول، بموجب المعاهدات الدولية، مسؤولية واضحة في أن تكفل للاجئين التعليم الأساسي الجيد النوعية والشامل للجميع. وقد جُدّد هذا الالتزام في إطار الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة وإطار العمل الخاص بالتعليم حتى عام ٢٠٣٠، وكذلك في إعلان نيويورك لعام ٢٠١٦ من أجل اللاجئين والمهاجرين. وأكثر الطرق استدامة للقيام بذلك هي ضمان إدراج اللاجئين بشكل منهجي في الخطط الإنمائية الوطنية، وخطط التعليم ونظم الميزانية والرصد.

١١٥ - وينبغي أيضاً التأكيد على أن البلدان النامية تنوء بالعبء الأكبر في أزمة اللاجئين العالمية، فكثيراً ما ينتهي الأمر باللاجئين الفارين من النزاع والأزمة في بلدانهم الأصلية، إلى أماكن مواردها بالفعل محدودة للغاية.

١١٦ - وبوضع المنظور السالف الذكر في الاعتبار، تودُّ المقررة الخاصة أن تقترح التوصيات الواردة أدناه كأساس تستأنس به الدول وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة في جهودها الرامية إلى ضمان التعليم الجيد الشامل للجميع للاجئين تمشياً مع الهدف ٤.

باء - التوصيات

التشريع والاستراتيجيات الوطنية

١١٧ - يجب على الدول أن تدرج الحركات الجماعية المحتملة للاجئين في خططها واستراتيجياتها الوطنية، وأن تكفل النص على حقوق الأشخاص المشردين قسراً في القوانين والسياسات الوطنية. وعلى وجه الخصوص، يجب إدراج اللاجئين من الأطفال والشباب والبالغين في نظم التعليم الوطنية وفي الخطط والميزانيات وأطر الرصد المتعددة السنوات لقطاع التعليم.

١١٨ - ومن الأهمية بمكان إشراك اللاجئين في عمليات التخطيط والاختيار والميزنة لعمليات التعليم الخاصة بهم وفي تقييمها والاستفادة منها.

١١٩ - وينبغي أن تدمج في خطط التعليم أشكال مرنة للتعليم، مثل التعليم المعجَّل، والتعليم غير الرسمي/التعليم البديل، وبرامج اللحاق، والبرامج الانتقالية، والدعم اللغوي المكثف عند الاقتضاء، من أجل تلبية الاحتياجات الخاصة للطلاب اللاجئين. وهذا من شأنه أن ييسّر الجهود التي يبذلونها لسد الفجوة الناجمة عن سنوات الدراسة الضائعة أو لاكتساب المهارات والمعارف اللازمة للتكيف مع نظام التعليم العام للبلد المضيف.

---

(٦٨) UNHCR, *Left behind*.

(٦٩) www.ineesite.org/en/advocacy.

(٧٠) UNHCR, *Left behind*

اختيار المناهج الدراسية

١٢٠ - ينبغي إدماج تعليم اللاجئين في المناهج الدراسية الوطنية للبلدان المضيفة. وللاستثمار في النظم المدرسية المحلية لدعم إدماج اللاجئين فائدة مزدوجة تتمثل في تزويد الأطفال والشباب اللاجئين بسبل مستدامة للحصول على التعليم المعتمد جنباً إلى جنب مع تحسين بيئة التعلُّم، وتعزيز جودة التعليم لأطفال المجتمعات المحلية المضيفة. وقد يتطلب الأمر تقديم الدعم لمساعدة الطلاب اللاجئين على التكيف مع المناهج الدراسية المحلية، بما في ذلك التدريب على اللغة عند الاقتضاء. علاوة على ذلك، ينبغي تقييم كل حالة من حالات اللجوء على نحو سليم، مع إيلاء الاعتبار الواجب للاحتياجات والشواغل الخاصة بالسكان اللاجئين المعنيين تحديداً من أجل إدماج جوانب من المنهج الدراسي لبلد المنشأ، عند الاقتضاء، وبدعم من مجتمع اللاجئين، في برامج تعليم اللاجئين.

استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعليم اللاجئين

١٢١ - ينبغي إيلاء مزيد من النظر لإمكانية استخدام الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل سد الفجوات في الحصول على التعليم مع الاستعانة بدراسات الحالة الحالية لتقييم المزايا والتحديات المحتملة التي تنفرد بها كل حالة.

التصدي للعوائق التي تعترض تعليم اللاجئين

١٢٢ - ينبغي للدول أن تتخذ الإجراءات اللازمة لكفالة إدماج أسر اللاجئين بشكل سليم في المجتمع المحلي، بطرق منها منح تصاريح العمل لتمكين أسر اللاجئين من التغلب على الفقر.

١٢٣ - تشجَّع الدول على إبداء مرونة معقولة في تطبيق المتطلبات الإدارية على أساس كل حالة على حدة لمراعاة الحقائق على أرض الواقع عندما يتعلق الأمر بحصول السكان اللاجئين على الوثائق المطلوبة، كالشهادات المدرسية، التي قد تكون ما زالت في بلدان المنشأ.

١٢٤ - وينبغي إيلاء اهتمام خاص لضمان التحاق الفتيات اللاجئات بالمدارس وعدم منعهن من الانتظام بالمدارس على جميع المستويات. وقد يشمل ذلك إعداد برامج ومشاريع خاصة، بالتعاون مع المجتمع المدني والجهات الأخرى ذات المصلحة، حسب الاقتضاء، لإزالة العوائق التي تعترض تعليم البنات اللاجئات.

١٢٥ - ينبغي، قدر الإمكان، أن تتوقع خطط التعليم والمؤسسات التعليمية الاختلافات الثقافية واللغوية بين الطلاب من اللاجئين في إقليم الدولة وتعالج تلك الاختلافات، بما في ذلك وضع برامج المساعدة اللغوية للاجئين، ولا سيما أولئك الذين يحتاجون إلى هذه المساعدة من أجل الاندماج في النظام التعليمي.

الدعم المالي

١٢٦ - ويتعين على الجهات المانحة ووكالات المعونة والمنظمات الدولية أن تضع الخطط اللازمة لإدماج اللاجئين في التعليم على نحو يراعي حقهم في التعليم مراعاة كاملة، وأن تموِّله تمويلاً كافياً.

١٢٧ - وينبغي بذل الجهود لكفالة وجود مصادر مستقرة ومتسقة للدعم المالي لتعليم اللاجئين. وفي هذا الصدد، يمكن التفكير في مصادر مانحة إضافية وربما غير نمطية، مثل تعبئة المجتمعات المحلية، والمؤسسات، والنوادي، للتعويض عن التحويل الحتمي للموارد إلى حالات أزمات اللاجئين الأكثر وضوحاً.

جمع البيانات

١٢٨ - وفي سياق إدماج اللاجئين في الخطط الوطنية، ينبغي أن تشمل عمليات جمع البيانات ذات الصلة باللاجئين بيانات مصنفة حسب نوع الجنس وأوجه الدعم النفسي، من أجل اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن وضع برامج مناسبة للاستجابة لاحتياجات اللاجئين. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يدمِج جمع البيانات بعداً شاملاً للجميع لتلبية احتياجات فئات اللاجئين ذوي الاحتياجات الخاصة، كالأشخاص ذوي الإعاقة.

١٢٩ - وينبغي أن تكفل الدول إدراج الأطفال والشباب اللاجئين في نظم التعليم الوطنية. ويشمل ذلك ضمان أن تسمح المدارس المحلية للأطفال من الأعمار المناسبة بالالتحاق مباشرة بالمدارس الوطنية وتقديم الدعم اللغوي عند الاقتضاء. وينبغي تحديد احتياجات المدارس الوطنية من القدرات اللازمة لقبول اللاجئين، بما في ذلك الهياكل الأساسية المدرسية والمعدات والدعم اللغوي، وتدريب المعلمين والسلامة.

المعلمون

١٣٠ - ينبغي للدول أن تتخذ التدابير اللازمة لضمان توافر عدد كاف من المعلمين المدرَّبين والمتحمسين. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يتلقى المعلمون التدريب المناسب لتمكينهم من اكتساب المعارف والمهارات اللازمة للاستجابة بفعالية للاحتياجات المعقدة للمتعلمين في سياق الأزمات. وينبغي تطبيق الحوافز الكافية، ولا سيما المرتبات الملائمة والدعم النفسي، عند الاقتضاء، لاجتذاب المعلمين المؤهلين.

١٣١ - وينبغي أيضاً اتخاذ تدابير ملائمة لدعم الصحة العقلية للمعلمين ورفاههم في سياقات الأزمات لكي يكونوا بدورهم قادرين على تقديم دعم أفضل لطلابهم.

التثقيف بشأن السلام

١٣٢ - يعاني المتعلمون في سياق اللجوء من ندوب عاطفية كثيراً ما يتم تجاهلها أو الاكتفاء بمعالجتها معالجة سطحية في البرامج التعليمية. وتمنعهم تلك الندوب من التعافي بصفة فردية من الصدمات ومن بناء مستقبلهم في تضامن وثقة واطمئنان أينما كانوا. ولذلك، من الضروري أن تتخذ الدول التدابير المناسبة لإدماج بعد نفسي اجتماعي، فضلاً عن قيم السلام والروحانية والثقة والتسامح وشمول الجميع، في المتطلبات الأساسية لتدريب المعلمين. ولا بد من تنفيذ تدابير محددة لمراعاة الرؤية الكليَّة للتعليم – بما يشمل الإجراءات الإدارية، والصحة، والبيئة، والأمن، وفرص العمل – في سياق التنمية المستدامة.

١٣٣ - ومن الضروري أيضاً أن تضع الدول آليات لمنع نشوب النزاعات والإنذار المبكر بها، فضلاً عن إدارة المنازعات.